

اكاديميون لـ «الميثاق» :

# أن أوان الانتقال من الاستطاف إلى تطبيق القانون

كيف ينظرون إلى الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام؟ وماذا ينتظرون منها.. وما أهم القضايا التي يجب التركيز عليها في هذه الدورة؟ أسئلة طرحتها صحيفة «الميثاق» لعدد من الأكاديميين والسياسيين والمثقفين المهتمين بالشأن التنظيمي فكانت إجاباتهم أشبه بما يمكن أن تخرج به من توصيات وعلى الحكومة أن تقوم بتنفيذها.. ولأهمية ما طرحه المشاركون في هذا الاستطلاع من آراء وأفكار قيمة نطرحها على صفحات هذا العدد الخاص، كهجوم مشتركة وآراء متعددة الأبعاد وأمال سهلة التحقيق..

## استطلاع / محمود الحداد

د. جفمان:

### لابد من مواجهة دعاء المناطقية والكرهية بقوة

د. العكيي:

### تطبيق القانون سيوقف المتطاولين على الثوابت الوطنية

على ضرورة الاهتمام بالخدمات التعليمية خاصة في المحافظات النائية. وأضاف المؤتمر الشعبي العام يرى التعليم على أنه الأساس للتنمية وأداة لتكوين الشخصية والإتقان والبشر وغير الهوية الوطنية. ولذلك فإن تحقيق هذه الرؤية التي يراها المؤتمر نحو التعليم يجب على توصيات الدورة الثانية أن توجه الحكومة بوضع سوازنة ملائمة لتطوير التعليم العام والجامعي. وكذلك رفع معدلات الإنفاق العام على البحث العلمي كونه أداة لتطوير المجتمع. وإضافة التعليم هو الوسيلة الوحيدة للقضاء على التطرف والتعصب والتغلو.

ويساعد على تعميم المستقبل بفتح وحلول مستجيبة للعصر. ودعا إلى الحوار الجاد والمخلص على قاعدة المصالح الوطنية كما أسست لها الحركة الوطنية. وما يتواءم مع تحولات الواقع ولغة العصر بين القوى السياسية الفاعلة وبما يخدم مصالح الناس ويجدد قيم ومبادئ المشروع الوطني ويحقق الأمن والاستقرار للبين الموحد. وإعادة بناء النظام السياسي على أسس فكرية جزئية وبما يرسخ الوحدة الوطنية ويعمل على بناء الدولة المصرية القادرة على قيادة المشروع الاقتصادي. لم يعد خياراً بل قضية تاريخية تتجاوز التراكبات التاريخية التي أعاققت فاعلية الدولة وأضعفت دورها ومعالجة الخلل الذي أصاب الولاة للدولة وأدى إلى نمو التكتلات التحتية بطريقة مناهضة للدولة.

عندك بناء الدولة الحديثة وفق المعايير المصرية بحيث تتحتم من محل المشاريع الوطني الذي لابد أن يتحول إلى مشروع سياسي برامجي لدى كل التيارات بحيث يصبح التنافس حول مشاريع إجرائية لتنفيذ القيم والمبادئ التي يقوم عليها المشروع ويكون التنافس بين مشاريع سياسية محكومة بالقيم المؤسسة للدولة والتي يحددها الدستور والمبادئ والمصالح الوطنية المتوافق عليها. وطالب غلاب أيضاً بإعادة بناء الثقة بين القوى الوطنية من خلال معالجة المشاكل المختلفة التي أفرزتها الصراعات السياسية بما يدعم قوة وتجديد المشروع الوطني. ولا مانع من فتح حوار مع عناصر الخارج على قاعدة القيم العامة للمشروع الوطني. وعودة الموجهين بالخارج ضرورة ملحة في المرحلة القادمة تقضي مرحلة التأسيس الجيد للبين التي فرضها واقع الأزمات المترامية.

## خط أحر

الدكتور حسين جفمان- جامعة صنعاء- لم يشك اهتمامه بشيء مطلقاً أثارته الأصوات النشاز الخارجة على القانون. والتي استغلت المناخ الديمقراطي في البلاد للدعوة إلى الانفصال والرجوع إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م. وقال: على الدورة الثانية للمؤتمر العام أن تفتح جبهة أمام هذه الظاهرة. مشيراً إلى أن تقاوم وانتشار مثل هذه الظواهر كالدعوة إلى المناطقية أو المنهية وغير ذلك. إذا لم تواجه بقوة وحزم فإن ذلك سيضعف من هبة المؤتمر الشعبي العام باعتباره الحزب الحاكم وسيهدد المواطن الأمل. وليس بعيداً أن تضعف همة وشجاعة عزمائه تجاه الثوابت الوطنية فيقع في شرك دعوات العودة إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م أو في شرك دعوات العودة إلى ما قبل ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م.

ويأمل الدكتور جفمان أن يخرج المؤتمر بتوصيات وقرارات تعزز من الولاة الوطني وتجعل من الوحدة والنوايا الوطنية خطراً من يقترن منهما بسوء هلاك. وأضاف: على المؤتمر أن يحافظ على تاريخه العريق الذي أضحى الديمقراطية وحرية الرأي والحوار من تميزه ووعاه وجسده عبر أطره التنظيمية أو غير علاقته بالآخر من خلال الانتخابات التي تشهدها اليمن سواء المحلية أو الرئاسية أو النيابية.

د. العبيري:

### يجب الاعتماد اقتصادياً على الذات بدلاً من المانحين والقروض

منوهاً إلى أن من يتنادون بالانفصال والإمامة يعانوا من جهل مركب سياسياً وثقافياً. بليل دعوتهم العودة إلى ما قبل ١٩٩٠م فيهم مشربين لا وطن مستقر ياويهم.

التعليم

الدكتور محمد الربيعي- عميد كلية التربية عيسى- أكد على أهمية انعقاد الدورة الثانية للمؤتمر ودعا إلى ضرورة التركيز على القضايا ذات الكون الاجتماعي المتصلة بالمواطن مركزاً



د. العمودي:

### على الدولة ألا تتعامل مع الخارجين بزيادة التسامح

د. الرفيق:

### المؤتمر العام مطالب بالوقوف أمام تضاقم البطالة بين الشباب

د. العامر:

### يجب حماية الوحدة من التطفل السياسي والعمل على مكافحة الفقر

د. غلاب:

### لابد من مواجهة الأعمال المعادية للدولة بحزم وعدم القبول بالحلول الوسط

مستركزة على العقل والعلم وان يدرس واقع الأزمات وتحولاتها كما هي في الواقع لا كما يتخيلها البعض لتزوير الواقع بهدف تدمير ولابد أن يؤسس لبناء المشروع الوطني برؤية تقنية لتعريف المشروع وإعادة البناء حتى يتطور الواقع ويتقدم. ولا يمكن تجاوز القديم المعرف للتجديد وتنسيت الجديد النافع للناس والآخرين.

وأكد غلاب أن المرحلة القادمة تتطلب الكثير من العمل وعلى التنبؤ المتكيفة في المؤتمر أن تتجاوز الجمود الفكري والعمل على تجديد المشروع الوطني بما يتوافق والتحويلات المختلفة وأن يتم تضييق الفكر لصالح قيم التنوير والتقدم. وطرح مشاريع جريئة وقوية ومتماصلة لمعالجة المسألة الثقافية حتى يتمكن المؤتمر من تنفيذ برامجه والتي تدور حول دولة مدنية قوية ومجتمع جديد ومستقبل آمن. ويرى نجيب غلاب أنه لا مستقبل لمن إلا بلغه العصر وتجنيداته الفكرية والتي من خلالها

د. الربيعي:

### التعليم هو الأساس للقضاء على التطرف والفاسد

يمكننا أن نرسخ الأصالة ونجسد المجتمع والدولة بما سهى في نهوض الحضاري. كما طلب قيادة المؤتمر بإيجاد البد والأصحة لمواجهة الحركات السياسية المناهضة للدولة والفساد والمهددة للأمن القومي اليمني بحزم وقوة وعدم القبول بالحلول الوسط مع أعداء مصالحنا الوطنية سواء أكانوا في الداخل أو الخارج. وسواجهة المتطرفين داخل القوى السياسية في الحكم والمعارضة. على حد سواء، والتركيز على التوافق بين القوى السياسية بما يرسخ الوحدة ويسهم في بناء الدولة الحديثة

وعلى الصعيد التنظيمي يامل الدكتور العامر بان يخرج المؤتمر بقرارات تعمل على الارتقاء بالعملية التنظيمية وتعميق الوعي والانضباط التنظيمي الطوعي وتجسيد لغة الحوار والديمقراطية بين كواثر المؤتمر الشعبي العام من جهة وبين المؤتمر والأحزاب الأخرى الفاعلة في الساحة الوطنية من جهة أخرى. وحذر من ممارسات السياسة على خلفيات شمولية انفصالية أو اصولية دينية مذهبية. مشيراً إلى أن الدستور والقانون يعبران هذه النوع من الممارسة لما لهما من أثر سلبي على وحدة الصف الوطني وأمن واستقرار المواطن.

منهجية جديدة

الكاتب المحلل في الشؤون السياسية الدكتور نجيب غلاب يؤكد أن المؤتمر الشعبي العام يتحمل مسؤولية تاريخية كبيرة باعتباره الخيار الذي أبتت عبر تاريخه أنه المعبر الأقوى عن قيم ومبادئ الحركة الوطنية، والأكبر قدرة على تحمل المسؤولية في كل أزمة وطنية يمر بلانها بها. مشيراً إلى أنه رغم إعلام التضليل الذي يحاول تشويه صورة المؤتمر من خلال تحميله المشاكل التي يفرضها الواقع بمخالفاته المتعددة، إلا أن أبناء اليمن على قناعة من هذا الخيار الوطني هو ملائمة الآن عندما يتعرض اليمن للخطر، وأن المؤتمر هو الإمتداد الطبيعي للحركة الوطنية. وقال: على المؤتمر غير دورته الثانية في مؤتمر العام السابع أن يقدم منهجية جديدة



## دورة استثنائية

ناصر العطار

■ إن إيمان ونهج المؤتمر المطلق في الأخذ بالديمقراطية منهجاً وسلوكاً سواء على مستوى أنشطته الداخلية بمنح أعضاء المؤتمر الحقوق الكاملة في اختيار ممثلهم في كافة تكوينات ومواقع صنع القرار بعدد دورة انتخابية كل ست سنوات، وكذلك الحق في اتخاذ القرارات ذات الصلة بأنشطته الداخلية والخارجية من خلال عقد الدورات والاجتماعات الدورية والاستثنائية والتي منها الدورة الحالية للمؤتمر العام السابع والتي تُعقد تنفيذاً لنص المادة ٢٥ من النظام الداخلي، وباعتبار المؤتمر قد حدد مبادئه وأهدافه المتظمة في التمسك بأهداف الثورة اليمنية والدستور والدفاع عن وحدة الوطن وسيادة واستقلاله ونظامه الجمهوري والعمل من أجل بناء دولة النظام والقانون والقضاء على كل مظاهر التخلف الموروث من الإمامة والاستعمار وكل آثار التعصبات والولاءات الضيقة كالمناطقية والطائفية وغيرها، وكذلك العمل الجاد من أجل إحداث النهضة التنموية الشاملة لكافة مناحي الحياة السياسية والاقتصادية..، وتوفير الخدمات الأساسية والضرورية لكافة أبناء المجتمع وذلك وفقاً لأحكام الفصل الثاني من الباب الأول من النظام الداخلي.

وهذا ما نفذته وبقيته المؤتمر منذ تأسيسه عام ١٩٨٢م وانعقاد المؤتمر العام الأول وحتى انعقاد هذه الدورة، الأمر الذي يحتم على أعضاء المؤتمر العام السابع الوقوف بمسئولية تنظيمية وطنية للاضطلاع بالمهام المناطة بهم من خلال دراسة ومناقشة الوثائق التي ستوزع عليهم والتي تتضمن التقارير عن المهام والأشياء التي نفذت على المستوى المركزي واللامركزي خلال الفترة السابقة منذ انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر العام السابع بتاريخ ديسمبر ٢٠٠٥م وحتى اليوم، والتي تشمل الأنشطة العادية والانتخابية وكذا الأنشطة المتصلة بأعمال الحكومة وكافة سلطات الدولة وفقاً للبرامج الانتخابية للمؤتمر الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م، والنيابية ٢٠٠٢م، إضافة إلى مهام المؤتمر الوطنية باعتباره التنظيم الرائد الذي شكّل ويشكّل الدعامة الرئيسية للنظام الجمهوري والوحدة الوطنية إلى جانب بقية الأحزاب والمواطنين الشرفاء.

إضافة إلى أوراق العمل الهادفة إلى معالجة الاختلالات وجوانب القصور التي رافقت سير أعمال المؤتمر من خلال التطبيق الكامل للامركزية في جميع المهام والأنشطة والقرارات ذات الصلة بالأعمال التنفيذية واقتصار الأعمال المركزية على وضع وإقرار الخطوط الرئيسية.

والخبر نذكر أن المؤتمر العام السابع في دورته الحالية قد تزامن انعقادها مع العديد من الظروف والمستجدات الدولية والإقليمية والوطنية والتي منها: التدهور الاقتصادي وتدني أسعار النفط ومشقاته الذي يشكل تحداً كبيراً في عجز الموزانات لتنفيذ خطط التنمية، وكذلك الصراعات الدولية والإقليمية وتهديد الملاحة البحرية في خليج عدن، والإرهاصات بقيام حرب ثالثة في المنطقة وامتداد آثارها على الوضع الوطني في مساندة ودعم أعمال العنف والتمرد والخروج على القانون من قبل ضعفاء النفوس في بعض مناطق صنعاء وغيرها..

وأخيراً نتاج أعمال حوارات المؤتمر مع بقية الأحزاب الممثلة في مجلس النواب والتي تحققت بعد جهود مضنية وإرهاصات تسببت في إقلاق وتشويش الرأي العام، وذلك بالاتفاق على تأجيل إجراء الانتخابات النيابية لفترة عامين وإجراء إصلاحات في النظام السياسي والنظام الانتخابي.

تطلب لتنفيذ ذلك إجراء التعديلات الدستورية بالإضافة إلى التعديلات القانونية وفقاً لذلك.

وما يعني أن القادمة تشكل حالة أشبه ما تكون طارئة يجب التعامل معها بجد وتفان من قبل جميع أعضاء المؤتمر حتى يتمكن من أداء واجباته الوطنية في التصدي لكل الأعمال التي تستهدف الوطن ووحدته وأمنه واستقراره والعمل من أجل تمكين الشعب من حكم نفسه بنفسه وهذا سمحتم على المؤتمر العام السابع في دورته الحالية اتخاذ القرارات الفاعلة واللائمة لتفعيل كافة الجوانب ومختلف الأنشطة وفي مقدمتها العمل على اتخاذ الجزاءات والعقوبات لمحاسبة المخالفين من أي عضو في المؤتمر مهما كانت صفته وموضبه ضمن الأطر والتكوينات التنظيمية أو التنفيذية، يلي ذلك اتخاذ القرارات الشجاعة إزاء الأعمال العدائية ضد الوطن ومحاسبة مرتكبيها وفقاً للقانون.. وكذلك التعاطي الجاد مع بقية شركاء العمل السياسي من أجل إيجاد أجواء ملائمة وهادئة لإجراء الانتخابات النيابية في الموعد المحدد. ■

